

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصري التاسع و الثمانون

بعنوان

تطوير إدارة الإئتمان والمخاطر في المصارف والمؤسسات

المالية السودانية (2003-2012)

إعداد وتقديم :

عبدالله الحسن محمد البشير

مدير عام وكالة الإستعلام والتصنيف الإئتماني



سبتمبر 2012م

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
2	ملخص الدراسة
3	توطئة
3	المحور الأول: مخاطر التمويل والتسهيلات الائتمانية
4	مركزية إدارة المخاطر: المفهوم، الأهمية، والمزايا
5	الشروط والعناصر المفتاحية للنجاح
7	المحور الثاني: تطوير إدارة المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية السودانية
12	المحور الثالث: دور وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في تطوير إدارة مخاطر التمويل والائتمان بالمصارف والمؤسسات المالية
16	النتائج والتوصيات
18	المراجع
19	الملاحق

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع تطوير إدارة مخاطر التمويل والائتمان في المصارف والمؤسسات المالية السودانية خلال الفترة (2003م-2012م) من حيث النشأة والتطور. هدفت الدراسة إلى التعريف بمخاطر التمويل والتسهيلات الائتمانية، ومفهوم وأهمية ومزايا مركزية إدارة المخاطر، والشروط والعناصر المفتاحية لنجاحها. وبيان سياسات وضوابط بنك السودان المركزي لتطوير إدارة المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى دور وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في تطويرها.

تناول المحور الأول للدراسة الإطار النظري والمفاهيمي عن المخاطر كمقدمة وافتتاحية، ثم مركزية إدارة المخاطر والشروط والعناصر المفتاحية لنجاحها. وناقش المحور الثاني تطوير إدارة المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية السودانية، وذلك حسبما جاءت في منشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي. أما المحور الثالث من الدراسة فقد تطرق إلى دور وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في تطوير إدارة مخاطر التمويل والائتمان.

توصلت الدراسة إلى أن بنك السودان المركزي قد بدأ في الإعداد لإنشاء إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية بالتدرج في إنشاء هيكلها التنظيمية بالمصارف والمؤسسات المالية ووظائفها التي تؤديها من وحدة للمعلومات إلى إدارة مخاطر. أما جانب توفير المعلومات فقد تطور ليشمل استفادة إدارة المخاطر من قاعدة بيانات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

وأوصت الدراسة بضرورة ربط السياسات المصرفية لبنك السودان المركزي وضوابط منح التمويل والتسهيلات الائتمانية بتحليل المخاطر قبل النظر في منح أو عدم منح التمويل والتسهيلات الائتمانية، وربط تركيز التمويل والتسهيلات الائتمانية للعميل ومجموعته الائتمانية بكافة التزاماته تجاه المصارف والمؤسسات المالية، والتركيز على متابعة مخاطر كبار عملاء المصارف والمؤسسات المالية. فضلاً عن ذلك حث مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية على القيام بدورها بشأن وضع استراتيجيات وإجراءات خاصة بإدارة المخاطر بالمصرف/ المؤسسة المالية، وكذلك بإجراء التصنيف الداخلي لعملائها واختتمت الدراسة بضرورة تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

ز - مخاطر التسوية

ح- مخاطر التشغيل

ط- المخاطر القطرية

وتقوم إدارة هذه المخاطر على عدة مبادئ يتم من خلالها:-

(1) تحديد المخاطر

(2) قياس المخاطر

(3) متابعة المخاطر

(4) مراقبة المخاطر

إن المخاطر التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويلاً وتسهيلات ائتمانية لعملائها، تتطلب إدارتها توفر نوعية معينة من المعلومات الائتمانية عن العملاء وتحليلها رأسياً وأفقياً.

ويزيد من جودة ونوعية المعلومات الائتمانية جمعها من كافة المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم

تمويلاً وتسهيلات ائتمانية وحفظها في قاعدة مركزية يمكن لكافة المصارف والمؤسسات المالية الاستفادة منها.

مركزية إدارة المخاطر:-

أولاً: المفهوم:

تتوفر لدى المصرف/ المؤسسة المالية معلومات عن العميل طالب التمويل أو التسهيلات، من حيث حركة الحساب، تعاملاته السابقة... الخ ويتم تحليل هذه المعلومات للتقرير بشأن منح العميل التمويل أو التسهيل الائتماني أو تجديده أو زيادته.

ويحتاج أي مصرف / مؤسسة مالية لأي معلومات إضافية عن العميل، إذ ربما يقدم العميل نفس الطلب لمصرف/ مؤسسة مالية أخرى ويمنح تمويلاً وتسهيلات ائتمانية لنفس المشروع أو الغرض وبالتالي تكون هناك ازدواجية، وربما يقترض العميل بأكثر من مقدرته وحاجته للتمويل / التسهيل الائتماني.

ومن هذا المنطلق تحتاج المصارف / المؤسسات المالية إلي تبادل هذه المعلومات عن عملائها مع المصارف / المؤسسات المالية الأخرى ولا بد من وجود جهة تنظم عملية التبادل وحفظ المعلومات في سجلات مركزية وتحديثها وصيانتها وبالتالي يؤدي ذلك إلي إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية بصورة أشمل.

ثانياً: الأهمية:

تكمن أهمية مركزية إدارة المخاطر في أهمية المعلومات والبيانات التي يتم جمعها وتبويبها وإتاحتها للتبادل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وبالتالي كلما اشتملت هذه السجلات المركزية على معلومات عدد اكبر من عملاء المصارف والمؤسسات المالية ازدادت جودة وشمولية معلوماتها وفائدتها للمصارف والمؤسسات المالية.

ثالثاً: المزايا:

إن مركزية إدارة المخاطر تساعد المصارف والمؤسسات المالية في تبادل المعلومات عن عملائها ومتابعتهم، وبالتالي تتمكن هذه المصارف من الحصول على مزايا، من أهمها:-

- (1) المساعدة في اتخاذ قراراتها بشأن منح أو عدم منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.
 - (2) مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والنمو.
 - (3) المساهمة في تحسين وتطوير القدرات التحليلية لمسؤولي إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية.
 - (4) زيادة كفاءة ومتابعة التمويل والتسهيل الائتماني الممنوح للعميل.
 - (5) معرفة حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعميل ومجموعته الائتمانية.
 - (6) تقوية رقابة وإشراف البنك المركزي على المصارف والمؤسسات المالية.
- الشروط والعناصر المفتاحية للنجاح:-**

تشير تجارب البنوك المركزية الناجحة في مجال إنشاء مركزيات لإدارة المخاطر إلي توفر عناصر منها:-

أولاً: وجود البيئة المصرفية المناسبة:-

وتعني موافقة مجلس إدارة المصرف على الإستراتيجية والسياسات لمنح التمويل والتسهيلات الائتمانية، وتتمثل في:-

- أ- استعداد المصرف لتحمل المخاطر وتوزيعها.
- ب- تحديد أنواع التمويل والتسهيلات الائتمانية والقطاعات والأنشطة الاقتصادية والمناطق الجغرافية.
- ج- تحديد آجال التمويل والتسهيلات الائتمانية (طويلة-متوسطة-قصيرة) وأسس هوامش الأرباح (الأسعار).
- د- تحديد ضوابط إرشادية عن نسبة كل نوع من أنواع التمويل والتسهيلات الائتمانية إلي الأصول، ونسبة كل نوع من أنواع التمويل والتسهيلات الائتمانية إلي محفظة التمويل.
- هـ- تحديد نوعية الضمانات وجهات تقييمها وكيفية التقييم وعلاقتها مع حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية.
- و- وضع أسس وضوابط لمنح التمويل والتسهيلات الائتمانية لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالمصرف وأقربائهم.
- ز- تحديد الصلاحيات والسلطات في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية بالمصرف لكل المستويات ابتداءً من مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية... الخ.
- ح- تحديد أسس وضوابط تصنيف الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها وتكوين المخصصات لها.

ثانياً: إتباع الإجراءات والضوابط المصرفية السليمة:-

تتضمن الإجراءات والضوابط المصرفية السليمة ما يلي:

(أ) توفير المعلومات وتحليلها وتشمل:-

- i- المعلومات لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر لمقدم الطلب.
- ii- الأهلية القانونية لمقدم الطلب في تحمل الالتزام.
- iii- الغرض من التمويل والتسهيل الائتماني.
- iv- تقدير المخاطر الحالية والمحتملة.

v- مصادر السداد.

vi- السجل التاريخي للالتزام العميل بالسداد.

(ب) تحديد حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية ويتيم ذلك عن طريق :-

i- تحديد حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية داخل وخارج بنود الميزانية حسب القطاعات والأنشطة والمناطق الجغرافية.

ii- تحديد حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعميل استناداً على درجة تصنيفه الائتماني.

iii- تحديد حجم التمويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل ومجموعته الائتمانية إلي حقوق الملكية.

ثالثاً: إجراءات متابعة التمويل والتسهيلات الائتمانية وهي:-

أ- تحديث معلومات وبيانات ومستندات ملف العميل.

ب- متابعة استخدام التمويل/التسهيلات الائتمانية في الغرض الذي طلبت من أجله ويشمل ذلك الجوانب التالية:-

i- الالتزام بالسياسات والضوابط والمنشورات الرقابية.

ii- متابعة الوضع المالي الحالي للعميل.

iii- كفاية الضمانات ومحافظة على قيمتها السوقية.

iv- استخدام أفساط التمويل والتسهيلات الائتمانية في مراحل العملية الإنتاجية.

v- تكوين المخصصات في حالة تعثر السداد.

ج- التصنيف الائتماني الداخلي (Internal Credit Rating):

تقوم المصارف والمؤسسات المالية بعملية التصنيف الائتماني الداخلي وتقويم مخاطر عملاتها اعتماداً على المعلومات العامة المتاحة والمعلومات الداخلية بالمصرف/ المؤسسة المالية التي لاتصل إليها وكالات تصنيف الائتمان. ويساعد التصنيف الداخلي على:-

i- متابعة جودة التمويل والتسهيلات الائتمانية.

ii- تحديد هوامش الأرباح.

iii- تحديد خصائص محفظة التمويل.

iv- تحديد تركيز التمويل بالنسبة للقطاعات والأنشطة والعملاء.

v- تحديد القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ووضع مخصصات لها.

رابعاً: وجود ضوابط فعالة للرقابة على المخاطر ويكون ذلك في شكل:-

أ- وجود نظام للتفتيش الداخلي بالمصرف / المؤسسة المالية يهدف إلي التحقق من:-

i- كفاءة المسؤولين عن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

ii- وجود نظام دقيق لمتابعة التمويل والتسهيلات الائتمانية.

iii- سلامة إجراءات منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

iv- جودة محفظة التمويل.

v- سلامة نظام التصنيف الائتماني الداخلي.

ب- وجود نظام ضبط داخلي للتأكد من عدم وجود تجاوزات واستثناءات من :-

i- السياسة التمويلية للمصرف

ii- الضوابط والأسس المصرفية السليمة.

iii- حدود الصلاحيات والسلطات.

ج- وجود وحدة خاصة لتقديم إنذارات عن تحول التمويل والتسهيلات الائتمانية إلى ديون متعثرة ومشكوك

في تحصيلها في وقت مبكر.

المحور الثاني:

تطوير إدارة المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية السودانية

مدخل:-

درج بنك السودان المركزي على إصدار منشور أسس وضوابط منح التمويل المصرفي سنوياً متزامناً مع منشور سياسات بنك السودان المركزي السنوي وذلك في إطار المساعي إلى تطوير وتنمية العمل المصرفي وتحقيق السلامة المصرفية.

يتضمن منشور أسس وضوابط منح التمويل المصرفي موجّهات بشأن المستندات الواجب تقديمها للنظر من قبل المصارف في طلب التمويل/ التسهيل الائتماني، وكذلك موجّهات طلبات التمويل التي ترفع لبنك السودان المركزي للموافقة، فضلاً عن ذلك تفصيل ضوابط تمويل القطاعات والأنشطة الواردة في منشور سياسات بنك السودان المركزي، كما يبين منشور أسس وضوابط منح التمويل المصرفي الضمانات وأنواعها، أيضاً يتضمن المنشور الجديد في كل عام جديد على كل الموجّهات والتعميم التي صدرت أثناء العام والتي تصدر من الملاحظات في تطبيق الأسس والضوابط وذلك لتجويد وتفعيل الأداء في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

أولاً: وحدة المعلومات بالمصارف التجارية :-

ويعتبر منشور إنشاء وحدة المعلومات بالمصارف التجارية رقم (2003/3) الصادر بتاريخ 2003/12/11م احد المرتكزات الأساسية التي خطت إلى إنشاء إدارات المخاطر بالمصارف، ويعتبر أول بادرة في تاريخ المصارف السودانية لجمع المعلومات والبيانات الخاصة بشريحة كبار عملاء المصرف، وتسجيل هذه المعلومات لأغراض:-

(1) تحديد المخاطر.

(2) قياس أو تقييم حجم المخاطر.

(3) وضع الأسس والضوابط الكفيلة بالتحكم والسيطرة على هذه المخاطر.

(4) وضع نظام للتصنيف الداخلي يغطي كبار العملاء وتشمل كل عملاء المصرف مستقبلاً، و عرف المنشور

كبار العملاء في أي مصرف بأكبر 25% من عملاء المصرف من حيث حجم التمويل الممنوح لهم،

ويشمل تعريف حجم تمويل العميل ومجموعته الائتمانية.

أشار المنشور إلي تعريف تمويل العميل ومجموعته الائتمانية على النحو الآتي:-

(1) التمويل الممنوح للعميل بصفته الشخصية وبصفته ولياً عن أولاده أو شريكا لهم.

(2) الشراكات التي يكون العميل أحد أطرافها.

(3) التمويل الممنوح للمؤسسات الفردية المملوكة للعميل وتحت كفالته.

(4) التمويل الممنوح لشركات المساهمة التي يحتل العميل نسبة لا تقل عن 20% من أسهمها ويشارك في

الإدارة.

(5) التمويل الممنوح للشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يمتلك العميل 50% من أسهمها أو أكثر وله

تأثير على قراراتها.

(6) التمويل الممنوح لأشخاص يكفلهم العميل، أيًا كان الشكل القانوني لهؤلاء الأشخاص.

(7) التمويل الممنوح لأي أطراف مدينة أخرى إذا تبين للمصرف بأن مخاطرتهم هي نفس مخاطر

العميل.

أما تركيز التمويل فقد حدده المنشور رقم (1/2004م) الصادر بتاريخ 2004/3/24م و الذي يقضى بان

لا يتجاوز السقف للعميل ومجموعته الائتمانية عن نسبة 50% من رأس مال المصرف زائداً الاحتياطات وتشمل

هذه النسبة الالتزام القائم (محلي وأجنبي) والالتزامات العرضية من خطابات اعتماد وخطابات ضمان. أما

التمويل المباشر فقد حددت له نسبة 25% من رأس مال المصرف واحتياطياته في أي وقت من الأوقات. وما زاد

من هذه النسب يرفع لبنك السودان المركزي للموافقة عليه، بجانب الموافقة على تمويل أعضاء مجالس الإدارات

والمساهمين الذين يمتلكون (7%) من رأس مال المصرف والشركات التابعة للمصرف التي يمتلك فيها نسبة

51% أو أكثر أو الشركات الشقيقة التي يمتلك المصرف نسبة تتراوح بين 20% - 50% من رأس مالها.

ثانياً: إنشاء إدارات المخاطر بالمصارف التجارية:-

أصدر بنك السودان المركزي المنشور رقم (1/2005) بتاريخ 2005/2/22م إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر

بالمصارف التجارية تتبع للإدارة العليا بأهداف تمثلت في:-

(1) التعرف على مصدر الخطر.

(2) قياس احتمالية وقوع الخطر.

(3) تحديد مقدار التأثير على الإيرادات والدخل والأصول.

(4) تقييم الأثر المتحمل على أعمال المصرف.

(5) تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

وأشار المنشور إلي مهام إدارة المخاطر كآتي:-

أ- تحديد المخاطر

ب- قياس المخاطر

ج- متابعة المخاطر

د- التحكم في حجم المخاطر

ثم صدر منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2006م حاملاً تحولات كبيرة في الأهداف والموجهات التي صبت في اتجاه التحرير الكامل للسياسات التمويلية المتمشية مع سياسات التحرير الاقتصادي. وقد اقتضت هذه التحولات إجراء بعض التعديلات في أسس وضوابط منح التمويل المصرفي، حيث كانت أهم التعديلات هي:

(1) أن يتم الحصول على المستندات السابقة لمنح التمويل (شهادة التسجيل، الميزانيات..... الخ) للمبالغ

التي يزيد عن خمسة مليون دينار (آنذاك تعادل حالياً خمسون ألف جنيه سوداني).

(2) في جميع الحالات التي تتطلب موافقة بنك السودان المركزي المسبقة أن يتم إرفاق معلومات (عن العميل

والغرض من التمويل..... الخ).

(3) أن تقوم المصارف بالاستعلام الائتماني عن طالب التمويل لدى بنك السودان المركزي ويكون الاستعلام

الائتماني إجبارياً للعمليات التمويلية التي تفوق عشرة مليون دينار (حالياً تعادل عشرة ألف جنيه)

واختيارياً للعمليات التمويلية التي تقل عن ذلك المبلغ.

وكان الاستعلام الائتماني لدى بنك السودان المركزي يتم عن طريق خطابات من المصارف وأصبح منذ

العام 2007م يتم مباشرة عن طريق استخدام كلمة مرور ((pass word)) من نظام بوابة (mind scape

gate way) ولتفعيل الاستعلام الائتماني عن العملاء فقد صدر منشور بنك السودان المركزي رقم (2008/12)

بتاريخ 2008/8/6م بأن تقوم المصارف والمؤسسات المالية بالاستعلام عن مخاطر عملائها من نظام الاستعلام

الائتماني "mind scape gate way) دون التقيد بمبلغ محدد. لقد برزت عدة مشاكل من نظام الاستعلام

الائتماني (mind scape gate way) أهمها تمثل في تشابه الأسماء.

ثالثاً: مشروع الترميز الائتماني للعملاء:-

بغرض تطوير نظام الاستعلام الائتماني من برنامج (mind scape gate way) وحل المشاكل

المصاحبة وخاصة تشابه الأسماء فقد بدأ بنك السودان المركزي الإعداد لمشروع الترميز الائتماني لعملاء

المصارف في العام 2008م. وذلك بإعداد استمارات ترميز العملاء وتدريب العاملين في بنك السودان المركزي

والمصارف التجارية، فضلاً عن ذلك كون بنك السودان المركزي بتاريخ 2008/10/21م مكتب الاستعلام

الالكتروني وترميز العملاء بينك السودان المركزي بعضوية كافة المصارف التجارية بهدف الإشراف على

الرواجع الخاصة بترميز العملاء.

رابعاً: أهداف مشروع الترميز الائتماني للعملاء:-

يهدف المشروع إلي تحقيق عدة أهداف أهمها :-

- (1) الحصول والاحتفاظ بقاعدة بيانات كبيرة عن كافة عملاء الجهاز المصرفي.
- (2) تطوير عملية الاستعلام الالكتروني عن عملاء الجهاز المصرفي.
- (3) منح رمز ائتماني لكل عميل يتميز به لا يتكرر (Unique) يساعد على التمييز بين العميل والآخر في حالة تشابه الأسماء.

خامساً: الرمز الائتماني:-

تم تصميم استمارات المعلومات الديموغرافية وربط العميل ومجموعته الائتمانية لعملاء المصارف والمؤسسات المالية، وتم تقسيم استمارات العملاء إلي أربعة مجموعات هي:-

(1) استمارة بيانات العملاء الأفراد (Customer).

(2) استمارة بيانات العملاء شركات (Company).

(3) استمارة المنظمات والجمعيات (Organization)

(4) استمارة ربط العميل ومجموعته الائتمانية (connected ID)

يتم منح العميل الفرد رمز ائتماني (CBOS ID) بعد الحصول منه على معلومات ديموغرافية تتمثل

أهمها في:-

أ- الاسم رباعي.

ب- اسم الوالدة.

ج- اسم الزوجة.

د- رقم الجنسية.

هـ - العنوان.

و- الرقم الوطني.

ز - رقم العميل المصرف (Identifier).

أما بالنسبة للشركات والمنظمات فيتم منح الرمز الائتماني بعد الحصول على معلومات أهمها:-

(1) الاسم.

(2) رقم التسجيل.

(3) العنوان.

بعد استقرار عملية منح الرمز الائتماني للعملاء صدرت توجيهات بنك السودان المركزي بتاريخ

2009/1/4م للمصارف والمؤسسات المالية بعدم منح أي تمويل أو تسهيل مباشر أو غير مباشر لأي عميل لم

يكمل بياناته الديموغرافية وليس لديه رمز الائتماني، واستمرت المصارف في طلب الرمز الائتماني لعملائها

بخطابات مرفقة معها المستندات، حتى تاريخ 2011/10/15م حيث أصبحت قبل المصارف التجارية، إلا في حالة أن يكون هناك بعض المشاكل في إدخال البيانات حيث تتم المعالجة عبر الشبكة في بنك السودان المركزي (وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني حالياً) (manual matching) أو (match again).

سادساً: برنامج الاستعلام والتصنيف الائتماني الجديد:-

تأسيساً على عملية الترميز الائتماني لعملاء المصارف والمؤسسات المالية وبعون فني من مركز الشرق الأوسط للبعون الفني (METAC) فقد شرع بنك السودان المركزي في مشروع تطوير نظام تسجيل الائتمان المصرفي، ويهدف المشروع إلي:-

(1) زيادة نوعية وكمية المعلومات المجمعّة من المقترضين لمواكبة أفضل الممارسات.

(2) منح رمز الائتماني واحد لكل عميل من المقترضين من المصارف والمؤسسات المالية.

(3) تطوير التقارير الائتمانية مواكبةً لأفضل الممارسات.

(4) تطوير الإدارة والإشراف على التقارير مواكبةً لأفضل الممارسات.

ولإعداد برنامج الاستعلام والتصنيف الائتماني الجديد تم اختيار شريك استراتيجي تمثل في شركة (Credit Info) في العام 2010 م، وتم تعميم النظام في خلال الفترة أكتوبر 2010 – أكتوبر 2011م واستلامه من الشركة المنفذة.

أيضاً صدر قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني في أغسطس 2010م والذي ينظم عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني وكيفية جميع المعلومات والبيانات وإعداد قاعدة بيانات شاملة لمعلومات من بنك السودان المركزي والمصارف والمؤسسات المالية، والجهات المشرفة على السجلات العامة بموافقة العميل، وتم إصدار قانون إنشاء وتأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في العام 2011م لتقوم بتقديم خدمة الاستعلام الائتماني وتوفير المعلومات وتجهيزها وتبادل المعلومات والبيانات مع الوكالات الأجنبية المماثلة وإجراء التصنيف الائتماني.

تأسيساً على الرد أعلاه يلاحظ أن بنك السودان المركزي قد اصدر سياسات وضوابط لتطوير إدارة المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية، من الإعداد لها بنواة وحدة المعلومات ثم إنشاء إدارات المخاطر، وتزامن ذلك بتطوير المعلومات والبيانات الائتمانية عن عملاء المصارف والمؤسسات بدء من نظام الاستعلام (mind scape gate way) إلي نظام الاستعلام الائتماني والتصنيف الجديد.

المحور الثالث: دور وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني

في تطوير إدارة مخاطر التمويل والائتمان بالمصارف والمؤسسات المالية

أولاً: تأسيس الوكالة وأغراضها:-

صدر قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م وبموجب المادة (3) منه تم إنشاء وتأسيس وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

تمثلت مهام الوكالة في:-

(أ) تقديم خدمة الاستعلام الائتماني.

(ب) توفير المعلومات وتجهزها.

(ج) تبادل المعلومات والبيانات مع الوكالة الأجنبية المماثلة.

(د) إجراء التصنيف الائتماني.

ثانياً: أهداف إنشاء الوكالة:-

تم إنشاء الوكالة لتحقيق عدة أهداف أهمها:-

(1) ترقية العمل المصرفي في جمهورية السودان من خلال تطوير خدمة الاستعلام الائتماني الإلكتروني.

(2) المساعدة في تطبيق سياسات وضوابط بنك السودان المركزي وخاصة في مجال التمويل والتسهيلات الائتمانية.

(3) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في اتخاذ قرار منح وعدم منح التمويل والتسهيلات الائتمانية لعملائها.

(4) إجراء التصنيف الائتماني.

(5) تطوير إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية.

(6) نشر ثقافة الاستعلام الائتماني في المجتمع.

(7) خلق بيئة ائتمانية تقوم على الشفافية وتوفير المعلومة الصحيحة.

(8) المساعدة في تطبيق المعايير الإسلامية الدولية.

ثالثاً: مصادر المعلومات والبيانات:-

أشارت المادة (6) من قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني إلى مصادر المعلومات والبيانات التالية:-

(أ) البنوك العاملة في السودان.

(ب) النظام المركزي لتسجيل الائتمان بالبنك.

(ج) المؤسسات والشركات المالية التي تقدم التسهيلات الائتمانية.

(د) شركات التأمين.

(هـ) مؤسسات التمويل الأصغر.

(و) الجهات المشرفة على السجلات العامة وتشمل السجل المدني، السجل التجاري، وتسجيلات الأراضي بموافقة طالب التمويل.

(ز) الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

(ح) أي جهات أخرى تتاح لديها معلومات وبيانات تخدم أغراض الوكالة بموافقة طالب التمويل.

رابعاً: قاعدة بيانات الوكالة:-

يلاحظ أن قاعدة بيانات الوكالة تشمل معلومات وبيانات من المصارف والمؤسسات المالية (بمختلف مجالات عملها وبنك السودان المركزي وشركات التأمين والسجلات العامة). وبالتالي تعتبر اكبر مستودع للبيانات والمعلومات في تاريخ النظام المصرفي في السودان أضاف إلى ذلك فإن قاعدة بيانات الوكالة تحتوي على سجل تاريخي للمعلومات لفترة لا تقل عن السنتين وأرشيف للمعلومات لمدة خمسة أعوام، وهي تعتبر أول بادرة في نظام حفظ المعلومات والبيانات الائتمانية في النظام المصرفي في السودان.

تأسيساً على ذلك فإن قاعدة بيانات الوكالة تتيح معلومات مفيدة وتغطي المعلومات الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل وتسهيلات ائتمانية للعملاء، فضلاً عن ذلك سجل تاريخي لهذه المعلومات، مما يتيح مجالات أوسع لتقدير مخاطر العملاء وقياسها والتنبؤ بشكل أفضل لحالات عدم السداد والتحوط بشأنها.

خامساً: خدمة الاستعلام الائتماني:-

تقدم وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء، وفقاً لأغراض مشروعة ومحددة بقانون الاستعلام والتصنيف الائتماني تتمثل في:-

- (1) بناء على أمر صادر من محكمة أو هيئة تحكيم.
- (2) إذا تقدم العميل للحصول على أي نوع من أنواع التمويل أو زيادته أو تجديده أو تعديله.
- (3) لقبول ضمان التمويل لعميل آخر.
- (4) لتحديد التصنيف الائتماني.
- (5) مراجعة الموقف الائتماني للعميل للتحقق من مدى انتظامه في سداد التزاماته.
- (6) يجوز للعميل أو من يفوضه الاستعلام عن موقفه الائتماني.

سادساً: خدمة التصنيف الائتماني:-

أيضاً تقدم الوكالة خدمة التصنيف الائتماني للعميل، ويعرف التصنيف الائتماني بأنه تحليل إحصائي رقمي لمعلومات السجل الائتماني للعميل بغرض معرفة قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير، ويعتبر التصنيف رأي من الوكالة عن مقدرة العميل على السداد التزاماته يساعد المصارف والمؤسسات المالية في اتخاذ القرار بشأن منحه أو عدم منحه تمويل وتسهيلات ائتمانية.

سابعاً: دور الوكالة في تطوير إدارة المخاطر:-

يمكن النظر إلى دور الوكالة في ذلك التطوير من الجوانب التالية :-

(1) عملت على إيجاد بيئة وأدبيات استعلام ائتماني تساعد في تطوير ضوابط واستخدام الاستعلام الائتماني في تحليل المعلومات الائتمانية.

- (2) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في وضع أساس لاستراتيجياتها وضوابطها لتحمل مخاطر التمويل والتسهيلات الائتمانية بأنواعها وربطها بنسب من الأصول ومن محفظة التمويل.
- (3) تحديد وتوزيع الصلاحيات والسلطات في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية ابتداءً من مجلس الإدارة وحتى مستوى الفروع.
- (4) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في منح صلاحيات وسلطات لفروعها في مجال تقديم المعلومات الائتمانية وتحديثها مباشرة في نظام الاستعلام الائتماني الجديد.
- (5) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية في تفويض فروعها في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية والاستعلام الائتماني مباشرة عن العملاء والتقارير بشأن طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية.
- (6) مساعدة المصارف والمؤسسات المالية بإجراء التصنيف الداخلي لعملائها من المعلومات الائتمانية التي توفرها الوكالة والمعلومات الداخلية بالمصرف وفروعه عن العميل والتي لا تتوفر بقاعدة بيانات الوكالة.
- (7) تضمين نظام الرقابة على المخاطر وإتباع الأسس المصرفية السليمة وعدم تجاوز الصلاحيات والسلطات في مجال منح التمويل والتسهيلات الائتمانية في نظام الضبط والتفتيش الداخلي للمصرف / المؤسسة المالية
- (8) بناء قاعدة بيانات الوكالة تشتمل على بيانات ومعلومات عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية بصورة أكبر ومركزية تزيد من كفاءة الوساطة المالية للمصارف والمؤسسات المالية وتعزيز كفاءة وسلامة النظام المالية والمصرفي عامة.

النتائج والتوصيات:-

تكمن أهمية وكفاءة مركزية إدارة المخاطر بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية، في أهمية المعلومات والبيانات الائتمانية التي يتم جمعها وتبويبها وإتاحتها للتبادل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وكلما ازداد عدد عملاء المصارف والمؤسسات المالية الذين يتم إدخال بياناتهم في قاعدة البيانات لهذا السجل المركزي كلما ازدادت الفائدة من تحليل هذه المعلومات الائتمانية والاستفادة منها في التقرير بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية أو عدم المنح.

تعرضت الدراسة أيضاً للشروط والعناصر المفتاحية للنجاح والمستخلصة من تجارب وممارسات البنوك المركزية في إنشاء مركزيات لإدارة المخاطر. وذكرت أهم العناصر المتمثلة في:-

- (1) إيجاد بيئة مصرفية مناسبة.
- (2) إتباع الإجراءات والضوابط المصرفية السليمة.
- (3) تحديد إجراءات متابعة التمويل والتسهيلات الائتمانية.
- (4) وجود ضوابط فعالة للرقابة على المخاطر.

أبانت الدراسة أن بنك السودان المركزي قد وضع سياسات وضوابط وإجراءات لإنشاء إدارات للمخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية، وحدد مهامها واختصاصاتها وآليات عملها. ويعتبر برنامج الاستعلام والتصنيف الائتماني الجديد إضافة لتطوير إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية.

إن الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي ويواصل فيها حالياً لتطوير إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية، تحتاج إلي المزيد في المجالات التالية:-

(1) ربط السياسات المصرفية التي يصدرها بنك السودان المركزي وضوابط منح التمويل والتسهيلات الائتمانية بتحليل المخاطر قبل النظر في منح التمويل والتسهيلات الائتمانية.

(2) وضع أسس لتحديد كبار العملاء بالمصارف والمؤسسات المالية، وتحديد أسس لقياس ومتابعة مخاطرهم، بالإضافة إلي وضع أسس لتحديد الشركات / المؤسسات المتوسطة والشركات / المؤسسات الصغيرة وتحديد أسس لقياس ومتابعة مخاطرهم أيضاً.

(3) تكوين سجل مركزي للإئتمان ببنك السودان المركزي لمراقبة مخاطر كبار عملاء المصارف والمؤسسات المالية.

(4) النظر في ضوابط تركيز التمويل للعميل ومجموعته الائتمانية ليس مستوى الصرف / المؤسسة المالية وإنما على كافة الالتزامات تجاه المصارف والمؤسسات المالية.

(5) زيادة قدرات ومهارات الإدارات التنفيذية والمسؤولين بالمصارف والمؤسسات المالية بشأن تحليل المخاطر واتخاذ القرارات التمويلية والائتمانية.

(6) حث مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية على القيام بدرها بشأن وضع الاستراتيجيات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بالمصرف / المؤسسة المالية.

(7) حث إدارات المخاطر بالمصارف والمؤسسات المالية بإجراء التصنيف الداخلي لعملائها.

(8) تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

المراجع:-

- (1) قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لسنة 2011م.
- (2) منشورات بنك السودان المركزي - قطاع المؤسسات المالية والنظم الخاصة بالتمويل والمخاطر.
- (3) إصدارات بنك السودان المركزي-الإدارة العامة لتنظيم الجهاز المصرفي- وحدة البيانات والترميز : البيانات الائتمانية لعملاء الجهاز المصرفي - تجربة بنك السودان المركزي مارس 2010م.
- (4) د. نبيل حشاد - موسوعة بازل الجزء الرابع دليلك إلي التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي 2006م.
- (5) جيم عزيز (خبير الميثاك) ورقة قدمت في سمنارات وورش عمل ببنك السودان المركزي (2009).
- (6) محمد يسر برنيه: تطوير أنظمة الإستعلام الإئتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية - صندوق النقد العربي- أبو ظبي 2008م.
- (7) عبدالله الحسن محمد: تطوير الإستعلام الإئتماني عن العملاء في المصارف السودانية (1980-2011م) ورقة قدمت في المنتدى الدوري لشهر مايو 2012م بمعهد البحوث والدراسات الإنمائية.جامعة الخرطوم - 29مايو 2012م.